

مجمع سجون بدر

أوضاع الاحتجاز والانتهاكات المبلغ عنها والحماية القانونية الوطنية والدولية

SHR
EL SHEHAB FOR HUMAN RIGHTS

مجمـع سجـون بـدر

أوضاع الاحتجاز والانتهاكات المبلغ عنها والحمـاية القـانونية الوطنية والدولية



تقرير حقوقي تحليلي منقح – مركز الشهاب لحقوق الإنسان

نطاق الرصد :الوقائع والشكاوى الواردة في المادة الأصلية

بمـا فيـها البـلاغات المـؤرخة حتـى أكتـوبر 2026

الفـــهرس

مقدمة التقرير ومنهجيته

الفصل الأول :الخلفية العامة وتطور الشكاوى منذ افتتاح مجمع بدر

الفصل الثاني :أبرز أنماط الانتهاكات المبلغ عنها

2-1 ظروف الإقامة والبيئة الصحية

2-2 الحق في الزيارة والتواصل الأسري

2-3 الحق في الرعاية الصحية والحياة

2-4 العزل الانفرادي والتأديب والتجريد والتغريب

2-5 الاحتجاجات والإضراب عن الطعام ومخاطر إيذاء النفس

2-6 الحق في التعليم والامتحانات

2-7 ظروف النقل والحضور أمام محكمة بدر

2 -8 الأثر النفسي والأسري والاجتماعي

الفصل الثالث :عرض زمني لأبرز الوقائع الواردة في المادة

الفصل الرابع :الحماية القانونية والدولية والوطنية للمحتجزين

الفصل الخامس :تحليل الفجوة بين النص القانوني والممارسة المبلغ عنها

الفصل السادس :الخلاصة

الفصل السابع :التوصيات المجمعة

مراجع قانونية ومصادر للتحقق

_ يصدر التقرير عن وحدة الأبحاث والتقارير بمركز الشهاب لحقوق الإنسان، ويستند إلى شكاوى أسر المحتجزين، والرصد والتوثيق والمتابعة، وإلى مواد منشورة لدى مؤسسات حقوقية .لذلك فإن هذا التقرير يعكس ما ورد في هذه المصادر، ولا يدّعي أن المركز أجرى بنفسه فحصًا ميدانيًا مستقلًا لكل واقعة.

كما يستعرض أوضاع المحتجزين داخل مجمع سجون بدر، وبصفة خاصة بدر3 ، مع ورود وقائع أخرى تتصل ببدر 1 وقاعات محكمة بدر، كما يركز التقرير على ظروف الاحتجاز، والزيارات، والرعاية الصحية، والعزل والتأديب، والاحتجاجات، والتعليم، وظروف نقل المحتجزين ومثولهم أمام المحكمة.

الفصــل الأول

الخلفية العامة وتطور الشكاوى

منذ افتتاح مجمع بدر

1-1 الانتقال إلى المجمع والفجوة بين الهدف المعلن والواقع المبلغ عنه

_قُدّم مجمع سجون بدر باعتباره خطوة لتحسين أوضاع المحتجزين وإعادة دمجهم في المجتمع . غير أن إفادات نُسبت إلى محتجزين وأسرهم، بعد فترة قصيرة من افتتاحه، تحدثت عن نقص في التجهيزات، ومراقبة بالكاميرات على مدار اليوم، ومشكلات في الرعاية الطبية وفي مقومات المعيشة اليومية .وهذه الإفادات تطرح سؤالًا حول مدى تحقق الهدف المعلن على مستوى ظروف الاحتجاز الفعلية.

2-1 استمرار الشكاوى ومحاولات التواصل مع الإدارة

_ بالرغم من انه حاول محتجزون خلال عام 2023 التواصل مع إدارة السجن وتقديم رسائل ومذكرات جماعية أملاً في تحسين الأوضاع، وتضمنت الشكاوى طلبات تتعلق بفتح الزيارات، وزيادة فرص التريض والتعرض للشمس، وتحسين الخدمات والوجبات وإتاحة احتياجات أساسية .وتفيد الروايات بأن هذه المحاولات لم تؤدِّ إلى تغيير مستدام في الأوضاع محل الشكوى.

3-1 تصاعد التوتر خلال عامي 2025 و2026

كما وردت ألينا إفادات عن إضرابات عن الطعام ، وطرق على أبواب الزنازين وهتافات احتجاجية ، وحجب كاميرات المراقبة ، وحملات تفتيش وتجريد ، ونقل بعض المحتجزين إلى العزل أو التأديب ، كما ترد شكاوى عن منع زيارات أو إلغائها ، وتعطيل الوصول إلى العيادات ، وحرمان من كتب وأدوات دراسية ، وتصف هذه الإفادات مناخًا متصاعدًا من التوتر؛ ولا بد من تحقيق مستقل لتحديد تسلسل الوقائع ومسؤولية كل جهة عنها.

الفصل الثاني :أبرز أنماط الانتهاكات المبلغ عنها

2-1 ظروف الإقامة والبيئة الصحية

تصف الإفادات غرفًا لا تصلها أشعة الشمس بصورة كافية ، وإضاءة مستمرة على مدار اليوم ، ومراوح أو إضاءة لا يستطيع المحتجزون التحكم فيها، إلى جانب المراقبة بالكاميرات داخل أماكن الإقامة ، كما أن بعض المحتجزين لا تتاح لهم فرص منتظمة وكافية للتريض والتعرض للشمس ، وأن النشاط الخارجي قد يقتصر – بحسب بعض الرسائل – على فترات محدودة أسبوعيًا.

كما نرصد بعض إفادات عن إغلاق مجاري الصرف الصحي في قطاع 2 خلال يوليو2025 ، وما قيل إنه نتج عنه روائح كريهة وانتشار للحشرات ، فضلًا عن شكاوى من قطع المياه أو قصر إتاحتها على فترة قصيرة وبدرجة حرارة غير ملائمة ، وإذا ثبتت هذه الوقائع ، فإنها تستدعي تقييمًا فنيًا للصرف والمياه والتهوية والنظافة ، لأن هذه العناصر ترتبط مباشرة بالصحة والكرامة الإنسانية .

2-2 الحق في الزيارة والتواصل الأسري

تتكرر شكاوى من منع الزيارات أو وقفها دون تفسير واضح، وإجرائها خلف حاجز زجاجي يحول دون التلامس المباشر، فضلًا عن تأخر إجراءات دخول الأسر والتفتيش ومنع إدخال بعض المواد الأساسية ، مثل الطعام والملابس والأغطية وأدوات النظافة، وتذكر إفادات من أبريل 2025 أن أسرًا حضرت في الموعد المحدد وانتظرت ساعات، ثم توقفت الزيارات بعد بدء إجراءات عدد محدود منها.

وتورد رسائل أخرى أن الإدارة نسبت عدم إتمام الزيارة إلى رفض المحتجزين الخروج ، بينما قالت أسر إن الزيارات كانت تُجرى بصورة طبيعية قبل ذلك بوقت قصير، كما وردت شكاوى من استخدام الزيارة أو الكانتين والاحتياجات الأساسية في سياق الضغط أثناء الاحتجاجات .ولا يمكن الجزم بسبب كل منع أو إلغاء دون سجلات الزيارات والقرارات المكتوبة وسماع أقوال الأطراف .

2-3 الحق في الرعاية الصحية والحياة

تصف الشكاوى نقصًا في التخصصات الطبية ، وعدم توافر الأدوية بصورة منتظمة، والاعتماد على المسكنات بدلًا من استكمال التشخيص والعلاج، وتأخر نقل بعض المرضى إلى مستشفيات متخصصة ، وتورد أيضًا شكاوى عن صعوبة الوصول إلى عيادة السجن، وعن تأخر الاستجابة لحالات إغماء أو نزيف خلال احتجاجات وإضرابات عن الطعام.

وتذكر عددًا من حالات الوفاة أو التدهور الصحي التي تعزوها الأسر أو الجهات الحقوقية إلى الإهمال الطبي أو ظروف الاحتجاز، من بينها حالات في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر2022 ، وحالة في أبريل 2025.كما تتناول حالة الطالب محمد حسن هلال الذي نُقل إلى مستشفى القصر العيني في حالة حرجة، مع ورود ادعاءات عن إصابات يُشتبه في ارتباطها باعتداء بدني .هذه النسب والملابسات تستلزم تقارير طبية وسجلات علاج ونقل، وتحقيقًا مستقلًا؛ ولا ينبغي عرض سبب الوفاة أو مصدر الإصابة بوصفه حقيقة محسومة قبل استكمال التحقق.

و كذلك حالة محمد حسين ذكي، المحتجز احتياطيًا في بدر1 ، الذي قيل إنه يعاني تدهورًا شديدًا في الإبصار وتعرض للضرب بعد عودته من المستشفى .وتثير الإفادة مخاوف بشأن استمرار الرعاية بعد الفحص الطبي، وحماية المرضى من الانتقام بسبب طلب العلاج.

2-4 العزل الانفرادي والتأديب والتجريد والتغريب

تتضمن الشكاوى وصفًا لنقل محتجزين إلى زنازين العزل أو التأديب، وتجريد غرف من البطاطين والمراتب والملابس والكتب والأدوية، وتقييد بعض المحتجزين أثناء النقل، فضلًا عن نقل محتجزين إلى سجون أخرى دون وضوح بشأن أماكنهم الجديدة في بعض الحالات .وتصف رسائل من أكتوبر 2026عزل عدد من المحتجزين وحرمانهم – بحسب الإفادات – من مستلزمات أساسية، مع وجود مرضى بأمراض مزمنة بينهم.

وتذكر وقائع اقتحام وتفتيش في قطاعات مختلفة من بدر 3 وبدر1 ، أعقب بعضها نقل محتجزين إلى التأديب أو ترحيلهم، وتفيد بعض الروايات بوقوع ضرب أو تهديدات أثناء هذه الإجراءات ، ومن الضروري التمييز بين التفتيش الأمني المشروع ، الذي يجب أن يخضع للضرورة والتناسب والضوابط القانونية ، وبين أي استخدام للعنف أو التجريد أو العزل بقصد العقاب الجماعي أو الانتقام.

5-2 الاحتجاجات والإضراب عن الطعام ومخاطر إيذاء النفس

كما يوجد افادات بأن مجموعة من المحتجزين أعلنت إضرابًا عن الطعام في يوليو2025 ، وأن عدد المشاركين المذكور بلغ نحو 30 شخصًا في إحدى الرسائل ، كما وردت إفادات لاحقة عن استمرار الإضراب في أكتوبر2026 ، وعن إغماء بعض المضربين ، ومحاولة أحد المحتجزين قطع شرايين يده ، ومحاولات أخرى لإيذاء النفس ، وتحتاج الأعداد والتواريخ والحالات الطبية إلى مراجعة سجلات العيادة ومصادر مستقلة .

وتسجل وقائع احتجاج بطرق الأبواب والهتاف وحجب كاميرات المراقبة ، وأحيانًا إشعال بطاطين وفق ما ورد في الرسائل .ويجب عرض هذه الوقائع في سياقها دون تبرير أي سلوك يعرض الحياة للخطر، ودون أن تتحول إلى مبرر للعقاب الجماعي أو الحرمان من العلاج ، والإضراب عن الطعام أو التهديد بإيذاء النفس يقتضي تقييمًا طبيًا عاجلًا، ومتابعة مهنية مستقلة، ومعالجة أسباب الاحتقان بوسائل قانونية.

6-2 الحق في التعليم والامتحانات

هناك طلابًا محتجزين لم يتمكنوا من أداء امتحانات جامعية أو امتحانات دراسات عليا منذ عام 2019، بحسب ما ورد في الافادات والشكاوى ، وأن بعضهم ظل في المرحلة الدراسية ذاتها سنوات طويلة ، وتشمل الشكاوى رفض نقل الطلاب إلى سجون قريبة من جامعاتهم ، وعدم إرسال لجان امتحانات إلى السجن ، ووجود عقبات إدارية في التحويلات الجامعية وتجديد المستندات.

كما وردت إفادات عن منع إدخال الكتب والأوراق والأقلام أو مصادرتها خلال التفتيش .وإذا ثبتت هذه الممارسات، فينبغي تقييمها على ضوء الحق في التعليم والضمانات الخاصة بإعادة التأهيل، مع مراعاة القيود الأمنية الضرورية والمحددة، وعدم استخدام التعليم كوسيلة عقاب أو انتقام.

7-2 ظروف النقل والحضور أمام محكمة بدر

_ تتضمن شكاوى عن تكدس شديد داخل قاعات محكمة بدر، ووجود نحو 300 محتجز في القاعة الرئيسية في إحدى الجلسات بحسب الإفادات ، مع ضعف التهوية وارتفاع الحرارة وحدوث حالات اختناق أو إغماء، كما تصف الشكاوى قفصًا زجاجيًا يحجب الصوت ويحد من قدرة المحتجز على متابعة الجلسة أو التواصل الفعال مع المحكمة ومحاميه .

وتشير كذلك إلى ساعات انتظار طويلة وظروف نقل غير ملائمة في سيارات الترحيلات ، وتستدعي هذه المزاعم فحص الطاقة الاستيعابية للقاعات، وسجلات الحالات الطبية والإسعافية، ووسائل التهوية، وظروف النقل، ومدى تمكين المتهمين من سماع إجراءات المحاكمة والتواصل السري والفعال مع محاميهم.

8-2 الأثر النفسي والأسري والاجتماعي

تصف الرسائل الواردة معاناة أسرية ممتدة بسبب طول الاحتجاز أو تقييد الزيارات، وما ينتج عن ذلك من انقطاع التواصل بين الآباء والأبناء والزوجات والأقارب ، كما تعكس رسائل المحتجزين شعورًا باليأس والقلق على المرضى وكبار السن ، وخوفًا من تدهور الحالة الصحية أو الوفاة داخل الاحتجاز.

ولا تقتصر آثار القيود المبلغ عنها على المحتجز وحده؛ إذ تمتد إلى الأسرة التي تتحمل مشقة السفر والانتظار وتكاليف الزيارة والقلق بشأن الصحة والمصير .ويقتضي التقييم الحقوقي رصد الأثر النفسي والاجتماعي بصورة مهنية، مع تجنب افتراض تشخيصات نفسية دون تقييم مختص.

الفصل الثالث :عرض زمني لأبرز الوقائع, والانتهاكات الواردة .

3-1 عام :2022 شكاوى مبكرة وحالات وفاة

تذكر المادة أن شكاوى بشأن التجهيزات والرعاية الطبية ظهرت في أكتوبر2022 ، وأن أسر محتجزين تقدمت في سبتمبر 2022 بشكوى إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان بشأن الزيارات والتواصل وإدخال الاحتياجات الأساسية .كما تسجل المادة حالات وفاة في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2022، وتنسب أسر أو جهات حقوقية بعض هذه الحالات إلى تأخر العلاج أو عدم توافر الرعاية المناسبة .يلزم ضبط الترتيب الزمني الدقيق لكل واقعة بالرجوع إلى المستندات الأصلية.

3-2 عام :2023 مذكرات جماعية ومطالب بتحسين الأوضاع

بحسب الرسائل المنقولة، تقدم محتجزون بمذكرات إلى إدارة السجن طالبوا فيها بتحسين الزيارة والتريض والخدمات الأساسية .وتضمنت إفاداتهم قيودًا على عدد من يستطيعون التريض في الوقت نفسه، ومشكلات في الخدمات الطبية والأدوية، وادعاء تسجيل محاولات إيذاء النفس بأعداد كبيرة خلال فترة قصيرة .ويجب التعامل مع هذه الأرقام باعتبارها واردة في رسائل تحتاج إلى تحقق مستقل.

3-3 عام :2025 الزيارات، والرعاية الطبية، والإضراب

تتضمن المادة شكاوى من منع زيارات في أبريل2025 ، وحالة وفاة في الشهر نفسه بعد نقل محتجز إلى المستشفى، وحالة انتحار أو وفاة داخل الزنزانة وحالة محاولة إيذاء النفس خلال أبريل وفق ما ورد في الإفادات .وفي يوليو2025 ، ورد إعلان إضراب جماعي عن الطعام، تلاه وصف لحملات تفتيش وتجريد وعزل وتهديدات .كما تورد المادة شكاوى عن تعطيل الامتحانات ومصادرة الأدوات الدراسية.

"يُرجى الاستناد إلى ما ورد بالتقرير الصادر في عام 2025فيما يتعلق ببيان الأسماء والتفاصيل".

"ولم يقتصر الأمر على ما سبق

بل شهد عام 2026 تصعيدًا في وتيرة الانتهاكات داخل السجن،

واستمرارًا لها بصورة أكثر حدة".

وذلك على النحو الاتى بيانه :-

1/ تصعيد خطير داخل سجن بدر 3.. إيداع 20 معتقلًا في العزل وسط حرمانهم من الاحتياجات الأساسية واستمرار الإضراب عن الطعام

في 13 أكتوبر2026 جاء في بيان مركز الشهاب لحقوق الإنسان متابعته بقلق بالغ التطورات المتصاعدة داخل سجن بدر 3، في ظل استمرار حملات التفتيش والتجريد، وإيداع مزيد من المعتقلين في زنازين العزل، وسط أنباء عن تدهور الأوضاع المعيشية والصحية للمحتجزين، وتصاعد الاحتجاجات داخل قطاعات السجن ، وبحسب المعلومات الواردة من داخل السجن، شهد قطاع 4، بالدور الثاني، حملة تفتيش وُصفت بالعنيفة، قادها رئيس المباحث الجديد بالسجن، أحمد عويس، القادم من سجن 15 مايو، بمشاركة ضابط مفتش مباحث المنطقة محمد شادي، وأسفرت عن تجريد

عدد من الزنازين من محتوياتها، فيما قابل المعتقلون الحملة بالطرق على الأبواب والهتاف احتجاجًا على الإجراءات المتخذة بحقهم .

وفي تطور أكثر خطورة، شهد قطاع 1، في نحو الساعة الثانية ظهرًا، تجريد إحدى الزنازين بالدور الأرضي، وإيداع المعتقلين الخمسة الموجودين بها في العزل، بزعم إشعالهم البطاطين، ليرتفع بذلك عدد المعتقلين المودعين بالعزل إلى 20 معتقلًا، وفقًا للمعلومات المتاحة ، وتشير المعلومات إلى أن المعتقلين المعزولين يواجهون أوضاعًا بالغة القسوة، في ظل حرمانهم من مستلزمات أساسية، تشمل الفرش والأغطية والملابس والأدوية، بما يثير مخاوف جدية بشأن سلامتهم الجسدية والنفسية.

2/ محاولة انتحار وإغماء أحد المضربين عن الطعام :

وفي سياق الاحتجاج على أوضاع الاحتجاز وإيداع عدد من المعتقلين في العزل، أقدم أحد المعتقلين على محاولة إيذاء نفسه بقطع شرايين يده، بحسب المعلومات الواردة. وأفادت التقارير بأن المعتقل ظل ينزف قرابة ساعة كاملة دون تدخل لإنقاذه، قبل نقله إلى عيادة السجن لتلقي الإسعافات اللازمة ، وتزامن ذلك مع تعرض أحد المعتقلين المضربين عن الطعام منذ ستة أيام لحالة إغماء، استدعت نقله إلى عيادة السجن، الأمر الذي يثير مخاوف متزايدة بشأن التداعيات الصحية لاستمرار الإضراب في ظل الظروف الراهنة.

كما استمرت احتجاجات المعتقلين، عبر الطرق على الأبواب والهتافات في مختلف قطاعات السجن، من الساعة الواحدة ظهرًا حتى السابعة مساءً، وردد المحتجون هتافات ضد ضابط الأمن الوطني أحمد فكري، متهمين إياه بالمسؤولية عن تصعيد الأوضاع وتعريض حياة زملائهم للخطر.

3/ انتهاكات بسجن بدر 3

أفادت الشكاوى الوارد بمركز الشهاب بانه جاءت قوات الداخلية بقيادة مفتش مباحث المنطقة الضابط محمد شادي ورئيس مباحث السجن أحمد عويس واقتحموا الدور الأرضي بقطاع ٤ واقتادوا المعتقل (د.لطفي سعيد) ستين عاما متكلبش خلفي وبطريقة مهينة إلى زنازين العزل الانفرادي التي لازال بها ٢٠ معتقلا بالملابس الداخلية دون أي أغطية أو أغراض أو أدوية وبعضهم يعاني من أمراض مزمنة.

كما تم تغريب المعتقل أحمد كمال محمد السيد شمس الدين الذي كان قد تم ايداعه بالعزل الأسبوع الماضي ولا يعلم إلى أي سجن تم تغريبه ، ويستمر التجاهل منقبل الإدارة رغم تساقط عدد من المضربين عن الطعام بشكل يومي والتأخر في إسعافهم ، و يذكر أن المعتقلين في بدر ٣ يعاملون معاملة خاصة دونا عن باقي السجون ويتم التضييق عليهم في الزيارة والتريض والمعيشة ويعانون من حملات تفتيش يومية للتنكيل بهم وسط مطالبات بتدخل الحقوقيين والنشطاء لإغاثتهم .

كمانه تم منع نزول العيادات بحجة كلبشة كل من في داخل الزنزانة لو هيخرج واحد للعيادة ، فيه اتنين من المضربين منذ أكثر من أسبوع اغمى عليهم والناس خبطت علشان يسعفوهم..المأمور واسمه عمرو أرسل مع الشاويش قال سيبوهم يموتوا..لما قال كدا الناس هددت بالانتحار لو ما أسعفوش زمايلهم..جوم أخدوهم وعملوا لهم فحص ومرضيوش يقولوا نتايج التحليل ورغم الاغماء جاء لهم أحد الضباط وقال لهم لو حد مضرب نزل تاني عيادة هنوديه التأديب.

4/ سجن بدر3 تجريد غرف واعتداء على معتقل ونقله إلى العزل وسط استمرار الإضراب عن الطعام :

_ تصعيد خدير بسجن بدر 3 حسب ما ورد من شكاوى اهالى المعتقلين بأنهم يواصلون حجب كاميرات المراقبة والإضراب لليوم السادس احتجاجًا على التضييق والإهمال الطبي ومنع الدراسة والامتحانات ، كما يرصد مركز الشهاب لحقوق الإنسان تصعيدًا جديدًا داخل سجن بدر 3، عقب شن إدارة السجن حملة تفتيش بقيادة رئيس المباحث أحمد زاهر، أسفرت عن تجريد عدد من الغرف، واقتياد أحد المعتقلين إلى غرف العزل، إثر مشادة مع أحد الضباط أثناء التفتيش، وسط أنباء عن تعرضه للاعتداء بالضرب.

وبحسب المعلومات الواردة، استقبل المعتقلون حملة التفتيش بالطرق على أبواب الزنازين والهتاف احتجاجًا على ممارسات إدارة السجن، فيما أقدمت بعض الزنازين على إشعال النيران في البطاطين، في خطوة تصعيدية تعكس حالة الاحتقان المتزايدة داخل السجن.

كما أفادت المعلومات بتهديد عدد من المعتقلين بالإقدام على الانتحار حال استمرار الأوضاع دون تحسن، في ظل تصاعد الشكاوى المتعلقة بالتضييق على الزيارة والتريض، والإهمال الطبي، ومنع المعتقلين من استكمال دراستهم وأداء الامتحانات.

وتشير المعلومات كذلك إلى استمرار ممارسات انتقامية بحق من تصفهم إدارة السجن بقيادات الاحتجاجات، وسط مخاوف متزايدة من اتخاذ إجراءات عقابية بحق المعتقلين المشاركين في التحركات الاحتجاجية.

5/ سجن بدر 3 توقف الزيارات في سجن بدر 3 لليوم الثالث على التوالي، بالتزامن مع مشاركة المعتقلين في الإضراب.

حيث تلقى مركز الشهاب لحقوق الإنسان رسالة من داخل سجون بدر، تتناول الأوضاع التي يواجهها المعتقلون، وما وصفوه بالتضييق المتصاعد عليهم وعلى ذويهم، على خلفية مشاركتهم في «طوفان السجون».

وتتضمن الرسالة إفادات بشأن منع الزيارات، والحرمان من التريض، وإلغاء بعض الجلسات بدعوى التعذر الأمني، ومنع المعتقلين من الوصول إلى العيادات، إلى جانب الاعتداء على عدد من المعتقلين، بينهم كبار سن، وسحب البطاطين والملابس والكتب من الغرف.

كما تتحدث الرسالة عن تهديدات طالت المعتقلين وذويهم، واعتقال أحد الأهالي، فضلًا عن تحركات أمنية داخل السجن، وسط حالة من التوتر المتصاعد.

وفي ختام رسالتهم، أعلن المعتقلون بدء إضراب عن الطعام، مؤكدين أن «الأهالي خط أحمر»، وأن «الكرامة خط أحمر»، وأن «الحرية حق لا تنازل عنه».

وفيما يلي نص الرسالة كما ورد إلى مركز الشهاب لحقوق الإنسان:

منذ إعلان سجون بدر مشاركتها في «طوفان السجون»، بدأ الأمن مساعيه للتضييق على المعتقلين فيها، فلم يكشفهم فضيحة تأجيل القانون بإجراء غير مسبوق للتهرب من استحقاق الحرية الذي طال تأخيره، وممارسات القضاء المسيس، والتدوير، حتى سعوا إلى كتم أنفاس المعتقلين وإخراس أصواتهم بمنع الزيارات، والحرمان من التريض، وإلغاء الجلسات بدعوى التعذر الأمني، والمنع من العيادات.

وقد تجمع الأهالي أمام السجن بعد منعهم من الاطمئنان على ذويهم، وتصدى لهم الأمن بقيادة الرائد أحمد زاهر، وأمين الشرطة علاء، المعروف بإجرامه منذ كان في سجن العقرب، وقد زعموا كذبًا أن المعتقلين يرفضون الزيارة، في حين لم يدرك المعتقلون أنهم ممنوعون من الزيارة إلا بعد مطالبات بالزيارة لساعات دون جدوى.

وعندما بدأ المعتقلون بالهتاف والنداء على الأهالي، هجم مفتش المباحث محمد شادي، والعقيد أحمد محروس، مع قوة من الأمناء والعساكر، على الغرف، وقاموا بالاعتداء على عدد من المعتقلين من كبار السن، وأخذ البطاطين والملابس والكتب، بإشراف ضابط الأمن الوطني المقدم وليد الدهشان، الذي يتخذ اسمًا مستعارًا هو أحمد فكري.

وقد استقبلهم المعتقلون بالهتافات والتكبير، وقاموا بتغطية الكاميرات داخل الغرف، في حين تتوعدهم إدارة السجن، التي حرمتهم من كل الحقوق، باقتحام الغرف.

ويعلن المعتقلون في السجن رفضهم لسياسة الإدارة، حيث قام الضابط وليد الدهشان بتهديد المعتقلين الذين يزعم أنهم يحرضون زملاءهم على عدم القبول بالإهانات، باعتقال أهلهم.

وبالفعل، فقد قام الأمن باعتقال أحد الأهالي، وقام بزيارات لإرهاب عدد من الأهالي من آباء وأمهات وزوجات وأبناء المعتقلين.

وفي ظل انتهاك كل الخطوط الحمراء، واستهداف الأهالي، وضرب المعتقلين، فإن الحال داخل السجن أمسى على صفيح ساخن.

إذ يعلن السجناء أن الأهالي خط أحمر، وأن الكرامة خط أحمر، وأن الحرية حق لا تنازل عنه.

6/ استمرار الانتهاكات بسجن بدر وإصرار المعتقلين على الاضراب

حيث افادت الشكاوى استمرار اقتحام قوات مصلحة السجون، بقيادة رئيس مباحث السجن «أحمد زاهر» وضابط القوات «كريم الرفاعي» والضابط «أشرف» وعدد كبير من المخبرين والمعاونين والقوات، وبمشاركة مفتش مباحث المنطقة «شادي»، عدداً من الزنازين في سجن بدر 3، ونفّذت حملة تفتيش وتجريد عنيفة للزنازين التي قام المعتقلون بحجب كاميرات المراقبة فيها. كما صادرت القوة البطاطين والمراتب والملابس ومستلزمات أخرى جمعها المعتقلون بعد عناء طويل من خلال الزيارات أو كانتين السجن.

وأثناء التفتيش حاول مفتش مباحث المنطقة «شادي» الاعتداء بدنياً على أحد المعتقلين. ويُذكر أن هذه الواقعة ليست الأولى له؛ إذ أقدم على مثلها قبل فترة، مما دفع عدداً من المعتقلين آنذاك إلى التشاجر معه، فأُودعوا التأديب واعتُقل عدد من ذويهم ، وتأتي حملة التفتيش والتجريد بهدف الضغط على المعتقلين الذين بدأوا خطوات تصعيدية لإيصال معاناتهم.

ومما يُذكر أنه أثناء حملة التفتيش والتجريد هتف المعتقلون مرددين شعارات مثل: «ما تعبناش ما تعبناش، الحرية مش ببلاش / الحرية لكل سجين، فتش فتش في الزنازين / يا داخلية يا بلطجية، الحرية جاية جاية / الحرية يا إما نموت».

وبعد انتهاء التفتيش حجّب المعتقلون مجدداً كاميرات المراقبة، وتزامن ذلك مع استمرار منع المعتقلين الذين أعلنوا الإضراب من الزيارة ورؤية ذويهم.

كما اقتحمت القوات زنزانة في قطاع 4، ونقلت اثنين من المحتجزين فيها إلى التأديب وهما مقيّدان من الخلف، واعتُدي عليهما بالضرب. وبهذا يرتفع عدد الذين أُودعوا التأديب إلى 14 معتقلاً.

ويؤكد المعتقلون في سجن بدر 3 أن هذه المحاولات لن تنال منهم، ولن يتراجعوا عن مطالبهم المشروعة وحقهم في الحرية، وأنهم لا يبكون على أي شيء؛ فلن يكون شيء أغلى من أعمارهم المهدرة.

_ كما تلقى مركز الشهاب لحقوق الإنسان معلومات بشأن تصعيد جديد داخل قطاع 3 بسجن بدر 3، تمثل في شن قوات الأمن حملة اقتحامات داخل القطاع، وسحب أحد المعتقلين مقيد اليدين إلى زنازين التأديب، ليرتفع عدد المعتقلين المعزولين إلى 12 معتقلًا، على خلفية دعمهم للإضراب ضمن «حراك أكتوبر».

وبحسب المعلومات التي تلقاها المركز، منعت إدارة السجن 11 زيارة من أصل 15 زيارة كانت مقررة للمعتقلين، كإجراء عقابي على خلفية قيام المعتقلين بتغطية كاميرات المراقبة.

كما أغلقت إدارة السجن الكافيتريا والكانتين، ومنعت المعتقلين من شراء احتياجاتهم، في محاولة للضغط عليهم وإجبارهم على استلام «التعيين».

ويحذر مركز الشهاب لحقوق الإنسان من استمرار الإجراءات العقابية بحق المعتقلين، واستخدام الزيارات والاحتياجات الأساسية كوسائل للضغط والتنكيل، مطالبًا بوقف إجراءات العزل والعقاب الجماعي، وضمان حق المعتقلين في الزيارة والحصول على احتياجاتهم الأساسية.

7/ رسالة من بدر من سجون مصر إلى رئيس مصر عبد الفتاح السيسي

إلى متى؟

هذه رسالة إليك مباشرة، من دون وساطة، حتى لا تُستغل من قبل أحد لأطماع أو أغراض شخصية، فيكون هناك تضييع للحقوق.

إن هذه الموجة التي تشكلت اليوم في كافة سجون مصر، بجميع أشكالها، تعبّر عن مدى الأسى والألم، وانقطاع الأمل الذي أحاط بنا وبأهالينا. ولو انتظرت أكثر، لوجدت عددًا أكبر من التضحيات والآلام التي نريد إيصالها إليك.

إن الموت أصبح أهون على أنفسنا من استمرار تلك المأساة التي لا نهاية لها.

وقد جرت العادة في سائر الدول التي تحدث فيها خلافات داخلية إلى أن تتخذ إجراءات لمصالحة تلك الخلافات، مثل قرارات العفو والمصالحة المجتمعية.

وقد مرت الأعوام، بكل ما تحويه من أسى وألم، ونحن في انتظار حلولكم السياسية والأمنية والقانونية، من أجل أن نرى نور الشمس، ونعود لآبائنا وأمهاتنا وزوجاتنا وأبنائنا.

فما كان منكم إلا أن حطمتم أحلامنا وآمالنا في الحرية بقراركم بتأجيل قانون الإجراءات الجنائية سنة بعد أخرى.

فهل ندري كم سيفقد كلٌّ منا أبًا، أو أمًّا، أو زوجةً خلال هذه السنة، سواء بظروف الحياة أو على طرق الموت المؤدية إلى السجون؟

ويبقى السؤال الذي يدور في أذهان الجميع، ويغتال أحلامهم بالحرية:

إلى متى ستظل الأعمار تذهب سُدًى؟ وإلى متى نغيب عن أبنائنا، حتى صار الولد يرى أباه فلا يعرفه؟ إلى متى سيظل التعامل مع قضيتنا على هذا النحو من التسويف والتجاهل، الذي نتج عنه على مدار 13 عامًا عانينا فيها من آلام لحقت بنا وبأهلنا؟

لقد أخذ هذا الملف أكثر من وقته بكثير. فكل الدول تتصالح وتتفق في النهاية، فكيف لأبناء الوطن الواحد؟ أليس هم أولى بالتوحد من أجل هذا الوطن؟

ومن أجل البنات والنساء والمرضى في السجون، نحن لا نريد أن نكون ضحية للخلافات والمطالبات والمساومات، بل نريد أن يُنظر بعين الإنسانية إلى معاناتنا ومعاناة أهلينا.

إن انتفاضتنا تلك ما هي إلا صرخة مكلوم، فقد عمره وأهله وماله.

ما هي إلا: «محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم، تراهم ركعًا سجدًا يبتغون فضلًا من الله ورضوانًا، سيماهم في وجوههم من أثر السجود».

ذلك مثلهم في التوراة.

ندعو إلى الإسراع في معالجة هذا الملف وعدم التأجيل فيه قبل فوات الأوان.

أما نحن، فبقراركم هذا قد سُدَّت كل السبل، وأُغلقت كل المنافذ، ولم يعد لدينا ما نخسره، بعد أن فقدنا زهرة عمرنا، وتشرّدت أُسرنا، وضاع أبناؤنا.

فإما أن نعيش حياة كريمة، أو يحكم الله بيننا، وهو خير الحاكمين.

8/ سجن بدر 3 يستهدف مستقبل الطلاب :منع الامتحانات ومصادرة الكتب والأقلام وحرمان ممنهج من التعليم :-

يرصد مركز الشهاب لحقوق الإنسان باستنكار شديد استمرار وتفاقم معاناة الطلاب المحتجزين داخل السجون المصرية، وعلى رأسها سجن بدر (3)، جراء القيود التعسفية المفروضة على حقهم الأصيل في التعليم، والتي أدت إلى بقاء بعضهم في مرحلته الدراسية ذاتها لأكثر من 8 سنوات متواصلة .

أبرز مظاهر الحرمان والتنكيل الأكاديمي:

- **إلغاء أداء الامتحانات: إلغاء تام لمنظومة أداء الامتحانات لطلاب المرحلة الجامعية والدبلومات والدراسات العليا والماجستير داخل السجون منذ عام 2019.**
- **المنع من اللجان والترحيل: رفض ترحيل الطلاب للسجون القريبة من جامعاتهم لأداء الامتحانات، وامتناع الجامعات البعيدة عن إرسال لجان خاصة إلى سجن بدر (3).**
- **تعطيل التحويلات الجامعية: وضع عوائق إدارية تحول دون نقل الطلاب لجامعات القاهرة والجيزة، مثل اشتراط بطاقات رقم قومي سارية أو تقديرات معينة وترفض الجامعات طلباتهم.**
- **حظر ومصادرة الأدوات الدراسية: منع إدخال الكتب والأوراق، ومصادرة الأقلام والمذكرات الشخصية أثناء التفتيش، في مساس مباشر بآدميتهم ومستقبلهم.**

9/ انتهاكات الرعاية الصحية للمعتقلين

رصد مركز الشهاب لحقوق الإنسان تعرض المعتقل الشاب محمد حسين ذكي، 27 عامًا، من مدينة طوخ بمحافظة القليوبية، والمحبوس احتياطيًا في سجن بدر 1، للاعتداء بالضرب أثناء عودته من مستشفى القصر العيني، حيث كان قد توجه لإجراء كشف على عينيه إثر تدهور شديد في قدرته على الإبصار، وسط مخاوف من فقدانه البصر.

وبحسب المعلومات التي تلقاها المركز، كان محمد برفقة اثنين من المعتقلين المرضى أثناء عودتهم من المستشفى، ووقعت مشادة كلامية عقب مطالبتهم بالحصول على الرعاية الطبية اللازمة وعدم تأخيرهم خلال عمليات الترحيل، قبل أن يتعرضوا، وفقًا للمعلومات، للضرب على يد ضباط مسؤولين عن الترحيلات، ما أسفر عن إصابات بينهم إصابات في الرأس.

كما أفادت المعلومات بتعرض المعتقلين للسب والتهديد بحرمانهم من العلاج والرعاية الطبية، وهو ما يثير مخاوف بشأن سلامتهم، خاصة في ظل الحالة الصحية الحرجة التي يعاني منها محمد حسين ذكي.

ويطالب مركز الشهاب لحقوق الإنسان بفتح تحقيق عاجل ومستقل في الواقعة، والكشف عن ملابسات الاعتداء ومحاسبة المسؤولين عنه، مع ضمان حصول محمد حسين ذكي وزميليه على الرعاية الطبية اللازمة، وإجراء الفحوصات والعلاجات المطلوبة دون تأخير، وتوفير الحماية لهم من أي انتقام أو إساءة معاملة بسبب مطالبتهم بحقوقهم الصحية والإنسانية.

10/ تكدس حاد وسوء تهوية بقاعات محكمة بدر يهددان حياة المحتجزين

رصد مركز الشهاب لحقوق الإنسان شكاوى واستغاثات متكررة من محتجزين ومثولهم أمام "محكمة بدر"، تكشف عن أوضاع غير إنسانية بالغة الخطورة تشهدها قاعات المحاكمة، مما يشكل تهديداً مباشراً على سلامة وحياة المحتجزين، لاسيما المرضى وكبار السن منهم.

تفاصيل الانتهاكات المرصودة:

- التكدس والاختناق: شهدت الجلسة المنعقدة بالأمس تكدساً حاداً لوجود نحو (300) محتجز داخل القاعة الرئيسية، بالتزامن مع أعداد غفيرة أخرى في القاعة الملحقة، وذلك في ظل انعدام تام للتهوية المناسبة وارتفاع شديد في درجات الحرارة.
- حالات إغماء وتجاهل طبي: أسفرت هذه الأوضاع عن وقوع حالات اختناق، ضيق تنفس، وإغماءات متكررة بين المحتجزين (تكررت خلال الأسبوع الماضي)، وسط تجاهل تام من الإدارة لاستغاثاتهم وغياب التدخل الطبي الإسعافي.
- عزل السجناء (القفص الزجاجي): استمرار المعاناة داخل القفص الزجاجي الذي يحجب الصوت، مما يحرم المحتجزين من متابعة مجريات محاكمتهم، ويمنعهم من التواصل الفعال مع هيئة المحكمة أو التحدث مع محاميهم وذويهم.
- رحلة نقل غير آدمية: تبدأ الانتهاكات منذ الترحيل في سيارات نقل غير ملائمة تفتقر للآدمية، مروراً بساعات الانتظار الطويلة والمضنية، وصولاً إلى ظروف انعقاد الجلسات التي تفتقر للحد الأدنى من المعايير الصحية والإنسانية.

يؤكد مركز الشهاب أن هذه الممارسات تمثل انتهاكاً صارخاً للحقوق الأساسية للمحتجزين، وتخالف المواثيق الدولية والقوانين المحلية المعنية بحماية سلامة السجناء وحقهم في محاكمة عادلة.

11/ اعتداءات عنيفة وتغريب قسري بحق معتقلين :-

يتابع مركز الشهاب لحقوق الإنسان بقلق بالغ الانتهاكات المتصاعدة داخل قطاع (4) بـ سجن بدر 1، إثر اقتحام قوة أمنية للعنابر والاعتداء العنيف على المحتجزين بعد مطالبتهم بتحسين أوضاعهم الإنسانية.

تفاصيل الاعتداء والتغريب التعسفي:

اقتحام وإصابات بالغة: اقتحمت قوة من الأمن المركزي العنابر، وتعدت بالضرب على المعتقلين، مما أسفر عن إصابة المعتقل «محمد هاشم النجلي» بنزيف حاد ونقله للمركز الطبي وسط غموض تام حول

التغريب العقابي: قامت إدارة السجن بترحيل وتغريب 4 معتقلين تعسفياً لحديثهم باسم زملائهم، وهم:

- **أحمد سامي عبدالعال (المنوفية)**
- **أحمد رزق سلامة (المنوفية)**
- **عمر زكريا (الدقهلية)**
- **محمد محمود الخولي (بني سويف)**

12/ صرخات استغاثة بلا استجابة ..معتقلون يواجهون الاختناق داخل قفص محاكم بدر:

يتابع مركز الشهاب لحقوق الإنسان ببالغ القلق ما ورد من شهادات حول تعرض عدد من المعتقلين السياسيين خلال جلسات المحاكمة المنعقدة بمجمع محاكم بدر خلال اليومين الماضيين لحالات إغماء واختناق، نتيجة التكدس الشديد داخل قفص المحكمة وغياب التهوية المناسبة، خاصة بين المرضى وكبار السن.

ووفقًا للشهادات المتداولة، فقد أطلق المحتجزون نداءات استغاثة متكررة وطرقوا أبواب القفص طلبًا للتدخل وإنقاذ المصابين بحالات الاختناق والإغماء، إلا أن تلك النداءات لم تلقَ الاستجابة اللازمة، الأمر الذي يثير مخاوف جدية بشأن سلامة المحتجزين أثناء انعقاد جلسات المحاكمة.

كما تبرز المخاوف ذاتها بشأن ظروف نقل المعتقلين، حيث تشير المعلومات إلى استمرار نقل أعداد كبيرة منهم عبر سيارات الترحيلات، رغم الشكاوى المتكررة من سوء أوضاعها، وبخاصة في ظل الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة، بما قد يشكل خطرًا على حياتهم وصحتهم.

إن هذه الوقائع، حال صحتها، تمثل انتهاكًا للحق في السلامة الجسدية والرعاية الصحية والمعاملة الإنسانية الكريمة، وتفرض ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لضمان حماية المحتجزين والحفاظ على كرامتهم وحقوقهم الأساسية.

13/ استمرار انتهاكات سجن بدر 3:

محاولات انتحار، إضراب عن الطعام، تعذيب وإهمال طبي وعزل تعسفي وتهديدات بالتصفية تشهد سجن بدر 3 تصاعداً في الانتهاكات وأوضاع الاحتجاز القاسية، وفقاً للبيانات الصادرة عن مركز الشهاب لحقوق الإنسان، والتي رصدت وقائع متعددة شملت سوء المعاملة والتعذيب والإهمال الطبي والحرمان من الزيارات والعزل الانفرادي والتهديدات الأمنية، وصولاً إلى محاولات إيذاء النفس والإضراب المفتوح عن الطعام .أولاً: محاولات الانتحار احتجاجاً على أوضاع الاحتجاز أفادت

المعلومات الواردة بتسجيل محاولتي انتحار للمعتقلين أحمد عبدالله وإسلام رمضان، احتجاجاً على الممارسات القاسية والانتهاكات داخل السجن، محمّلين إدارة سجن بدر 3 المسؤولية عن سلامة المحتجزين وظروف احتجازهم .كما شهد قطاع 4 (الدور الثالث) واقعة محاولة أحد المعتقلين إيذاء نفسه باستخدام آلة حادة، احتجاجاً على الأوضاع داخل محبسه، مع تأخر الاستجابة لطلب إسعافه ونقله إلى العيادة لمدة قاربت ساعتين، دون أن تحدد المعلومات اسمه .ثانياً: الإهمال الطبي والتعذيب بحق هاني لبيب حشاد يُعد المعتقل هاني لبيب حشاد من أبرز الحالات التي وردت بشأنها معلومات عن تدهور صحي خطير؛ إذ تعرض للإخفاء القسري لمدة 6 سنوات ونصف، وفقاً للبيان، ويعاني من ضعف عضلة القلب، وخلع بمفصل الكتف الأيسر نُسب إلى التعذيب، وتآكل مفصل الركبة، وكسور بالقفص الصدري، وصلت إلى حد عجزه عن الحركة إلا زحفاً .كما أفادت المعلومات باحتجازه في زنازين الدواعي الأمنية لمدة 10 أشهر، ورفض إدارة السجن نقله إلى المستشفى أو السماح بزيارته، رغم خطورة حالته الصحية .ثالثاً: العزل الانفرادي والتنكيل الجماعي أكد مركز الشهاب إيداع 23 معتقلاً، بينهم مسنون، في العزل دون أغطية أو ملابس أو متعلقات شخصية، في ظروف احتجاز بالغة القسوة .كما شهد قطاع 1 حملة لتجريد الزنازين واقتياد معتقلين إلى التأديب، نفذتها قوة بقيادة محمد فرحات، رئيس مباحث بدر 1، وبمشاركة محمد الشاعر، معاون مباحث بدر 3، وفقاً لما ورد في البيان .وشملت الوقائع إغراق الزنازين بالمياه، بما فيها غرف لم تشارك في الاحتجاجات، إلى جانب توجيه السباب والشتائم للمعتقلين .رابعاً: الإضراب المفتوح عن الطعام والتهديدات بالتصفية دخل 12 معتقلاً بقسم الإيراد، داخل زنازين الدواعي الأمنية بسجن بدر 3، في إضراب مفتوح عن الطعام اعتباراً من 22 أكتوبر، احتجاجاً على سوء المعاملة والحرمان من الزيارات والتواصل مع أسرهم، وظروف الاحتجاز غير الصحية، بعد سنوات من الإخفاء القسري وصلت لدى بعضهم إلى 8 سنوات . كما وردت معلومات عن توجيه ضابط بقطاع الأمن الوطني تهديدات مباشرة للمضربين بالتصفية والاحتجاز حتى الموت، فيما نُسبت إلى الضابط أحمد فكري تهديدات بمزيد من التنكيل بالمعتقلين . خامساً: الحرمان من الحقوق الأساسية وغياب الرقابة تضمنت الانتهاكات المبلغ عنها :منع الزيارات والتواصل مع الأسر والمحامين .احتجاز المعتقلين في زنازين تنتشر بها الحشرات والقوارض وتفتقر للاشتراطات الصحية .الإصابة بأمراض جلدية نتيجة سوء بيئة الاحتجاز .استمرار العزل في زنازين الدواعي والإيراد .حجب كاميرات المراقبة عن عدد من الزنازين .التهديدات الأمنية والتنكيل بالمحتجزين بسبب احتجاجهم على أوضاع احتجازهم .مسؤولية إدارة السجن والجهات الأمنية حمّل مركز الشهاب لحقوق الإنسان إدارة سجن بدر 3 والجهات الأمنية المسؤولية عن سلامة المحتجزين، وطالب بوقف الانتهاكات والتنكيل، وتوفير الرعاية الطبية والنفسية، وإنقاذ الحالات الحرجة، وإعادة المعزولين إلى عنابرهم، وفتح الزيارات، والتحقيق في وقائع التعذيب والإهمال الطبي والتهديدات، وتمكين الجهات الحقوقية والرقابية المستقلة من زيارة السجن ومتابعة أوضاع المحتجزين .وتثير هذه الوقائع، إذا ثبتت صحتها، مخاوف جدية بشأن سلامة وحياة المحتجزين وضرورة التدخل العاجل لحمايتهم وضمان حقوقهم القانونية والإنسانية.

الفصل الرابع:

الحماية القانونية والدولية والوطنية للمحتجزين

4-1 الحماية الدستورية والقانونية في مصر

تضع المادة 55 من الدستور المصري قاعدة أساسية مفادها أن كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته يجب أن يعامل بما يحفظ كرامته، ويحظر تعذيبه وترهيبه أو إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، كما تقرر ضمانات تتصل بمكان الاحتجاز الملائم والحقوق المقررة قانونًا .وتؤكد المادة 56 أن السجون وأماكن الاحتجاز تخضع للإشراف القضائي، وتحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان أو يعرض صحته للخطر.

وتنص المادة 18 من الدستور على الحق في الصحة والرعاية الصحية المتكاملة، بينما تحمي المادة 80حقوق الطفل، بما في ذلك التعليم والحماية من العنف والإساءة .ويجب قراءة هذه النصوص مع الضمانات الدستورية للمساواة والحرية الشخصية والمحاكمة العادلة وحق الدفاع .وتُستخدم هذه الأحكام لتقييم الوقائع المبلغ عنها، لا للجزم مسبقًا بثبوت مخالفة في كل حالة.

4-2 قانون تنظيم السجون واللائحة الداخلية

يشير التقرير الأصلي إلى القانون رقم 396 لسنة 1956 في شأن تنظيم السجون وتعديلاته، وإلى المادة 38 المتعلقة بحق المحكوم عليه في التراسل والزيارة، مع امتداد الحق للمحبوس احتياطيًا وفق الضوابط القانونية وما قد يصدر من قرارات مختصة .وينبغي عند النشر النهائي الرجوع إلى النص الموحّد النافذ للقانون وتعديلاته، وإلى اللائحة التنفيذية/الداخلية المعمول بها وقت كل واقعة، لأن أرقام المواد وصياغاتها قد تتغير بالتعديل.

تتناول المادة الأصلية كذلك أحكامًا في اللائحة بشأن الرعاية الصحية، وتشير تحديدًا إلى المادة 40 باعتبارها تلزم بتوفير أطباء متخصصين أو نقل المحتجز إلى مستشفى عند تعذر العلاج داخل السجن . ولأن النص الكامل والنسخة النافذة من اللائحة لم يُرفقا بالمادة الأصلية، ينبغي التحقق من رقم المادة وصياغتها الدقيقة قبل الاستشهاد الحرفي بها أو بناء نتيجة قانونية قاطعة عليها.

ويقتضي الإطار القانوني المصري، في الحد الأدنى، أن تكون إدارة أماكن الاحتجاز ملتزمة بالكرامة الإنسانية، وبالرعاية الصحية، وبالضوابط الخاصة بالزيارة والتواصل، وبالإشراف والرقابة المقررين قانونًا .كما يتطلب تقييم العزل والتأديب والتفتيش مراجعة القرارات والسجلات والضمانات الإجرائية، لا الاكتفاء بوصف عام أو إفادة منفردة.

4-3 المعايير الدولية ذات الصلة

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية :**تقرر المادة 7 حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتقرر المادة 10 وجوب معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم مع الإنسانية واحترام الكرامة الأصيلة فيهم .وتتصل بذلك ضمانات الحرية والأمان والمحاكمة العادلة.
- **اتفاقية مناهضة التعذيب :**تحظر التعذيب، وتلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير فعالة لمنعه والتحقيق في ادعاءاته، مع مراعاة أن التكييف القانوني لكل واقعة يتطلب فحص عناصرها والأدلة المتاحة.

- **القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء) قواعد نيلسون مانديلا :(**اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار A/RES/70/175 عام2015 ، وهي معيار دولي مرجعي لإدارة السجون . وتشمل قواعد تتصل بظروف الإقامة والنظافة والتهوية والإضاءة والتمرين في الهواء الطلق والرعاية الصحية والتواصل الأسري والانضباط والعزل.
- **الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب :**يتضمن ضمانات للكرامة والسلامة الجسدية وحظر التعذيب والمعاملة المهينة، ويشكل إطارًا إقليميًا ذا صلة عند تقييم معاملة الأشخاص المحرومين من الحرية.

تختلف الطبيعة القانونية لهذه الصكوك :فالمعاهدات التي تكون مصر طرفًا فيها تنشئ التزامات تعاهدية وفق نطاقها، بينما تمثل قواعد نيلسون مانديلا معيارًا دوليًا معتمدًا ومهمًا لتفسير الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية، لكنها ليست بذاتها معاهدة مستقلة .ويجب توضيح هذا الفرق في أي صياغة قانونية نهائية.

الفصل الخامس:

تحليل الفجوة بين النص القانوني والممارسة المبلغ عنها

5-1 الحق في الكرامة والسلامة مقابل شكاوى الاعتداء والتجريد

إذا ثبتت الإفادات المتعلقة بالضرب أو التهديد أو التجريد من الاحتياجات الأساسية أو استخدام العزل بقصد الانتقام، فإنها تثير تعارضًا محتملًا مع الضمانات الدستورية التي تحظر الإيذاء والمعاملة المهينة، ومع المعايير الدولية الخاصة بكرامة المحتجزين .ولا يكفي وجود مبرر أمني عام؛ بل يلزم التحقق من الضرورة والتناسب، وتوثيق أي استخدام للقوة، وإتاحة الشكوى والتحقيق.

5-2 الرعاية الصحية في النصوص مقابل التأخر أو الحرمان المبلغ عنه

تتعارض، من حيث المبدأ، حالات الحرمان من العلاج أو التأخر غير المبرر في إسعاف حالات طارئة –إذا ثبتت – مع واجب حماية الحياة وتوفير الرعاية المناسبة .وتزداد خطورة الفجوة حين يتعلق الأمر بمرض مزمن أو إصابة حادة أو إضراب عن الطعام .ويتطلب إثبات المسؤولية فحص الملفات الطبية، وسجلات طلب العلاج والإحالة والنقل، وتقارير المستشفى، وأسباب أي تأخير.

5-3 الزيارة والتواصل الأسري مقابل القيود المتكررة

إن حق الزيارة يخضع للضوابط التي يقررها القانون، وقد ترد عليه قيود محددة وفق سند قانوني مختص؛ لكن القيود العامة أو المتكررة أو غير المسببة، أو استخدام الزيارة كوسيلة ضغط أو عقاب جماعي، تثير سؤال التناسب والالتزام بالضمانات القانونية .ويستلزم التحليل مراجعة أوامر المنع وأسبابها ومدتها، وسجلات الزيارة، وتمكين المحبوس احتياطيًا من حقوقه في ضوء وضعه القانوني.

5-4 العزل والتأديب والتفتيش مقابل الضمانات الإجرائية

لا يمكن اعتبار كل تفتيش أو إجراء انضباطي انتهاكًا بذاته؛ فإدارة السجون لها مسؤوليات تتعلق بالأمن والنظام .لكن مشروعية الإجراء تتوقف على سنده القانوني، وضرورته وتناسبه، وطريقة تنفيذه، ومدته، والرقابة عليه، وعدم حرمان المحتجز من الغذاء والماء والعلاج والملابس الأساسية .

وتثير الإفادات عن العزل المطول أو التجريد أو نقل المحتجزين دون معلومات واضحة مخاوف تستوجب الفحص المستقل.

5-5 التعليم والمحاكمة وظروف النقل

تثير الشكاوى المتعلقة بمنع الامتحانات أو مصادرة الأدوات الدراسية تساؤلات عن إتاحة التعليم في حدود ما يسمح به وضع الاحتجاز .كما أن التكدس وضعف التهوية داخل قاعات المحكمة، إن ثبتا، قد يعرضان الصحة للخطر، فيما يثير حجب الصوت داخل القفص الزجاجي إشكالًا يتعلق بفعالية المشاركة في المحاكمة والتواصل مع المحامي .ويجب تقييم كل واقعة على ضوء المستندات والقواعد المنظمة ذات الصلة.

6-5 الخلاصة التحليلية للفجوة

تُظهر المقارنة الأولية أن النصوص الدستورية والقانونية والمعايير الدولية تقرر حماية للكرامة والسلامة والرعاية الصحية والتواصل الأسري والرقابة على أماكن الاحتجاز .في المقابل، تصف المادة الأصلية ممارسات قد تتعارض مع هذه الضمانات إذا ثبتت، أبرزها التأخر الطبي، والقيود على الزيارة والتريض، والحرمان من الاحتياجات الأساسية، والعزل والتجريد، وتعطيل التعليم، وسوء ظروف المثول أمام المحكمة .ومن ثم فإن الفجوة التي يرصدها التقرير هي فجوة بين المعايير المقررة وبين الممارسة كما تصفها الشكاوى؛ أما إثبات المخالفة والمسؤولية الفردية فيتطلب تحقيقًا مستقلًا وأدلة قابلة للفحص.

الفصل السادس: الخلاصة

تعكس الافادات مجموعة متكررة من الشكاوى المتعلقة بظروف الإقامة والرعاية الصحية والزيارات والعزل والتأديب والتعليم والاحتجاجات وظروف النقل والمحاكمة في مجمع سجون بدر، مع امتداد بعض الوقائع المبلغ عنها إلى بدر 1 وقاعات محكمة بدر .وتكرار موضوعات الشكوى عبر فترات مختلفة يستدعي عدم الاكتفاء بمعالجة كل واقعة بمعزل عن غيرها، بل فحص الأنماط والسياسات والإجراءات الإدارية ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه، فإن المسؤولية الحقوقية والمهنية تقتضي الفصل بين الشهادة والواقعة المثبتة، وبين الاشتباه والاستنتاج الطبي أو القانوني .لذلك ينبغي استكمال التوثيق عبر مقابلات آمنة مع المحتجزين وأسرهم، ومراجعة السجلات الطبية والإدارية والقضائية، والحصول على رد الجهات المعنية، وحماية الشهود من الانتقام .ولا ينتقص هذا التحفظ المنهجي من خطورة المزاعم؛ بل يجعل التقرير أدق وأكثر قابلية للاعتماد.

الفصل السابع:

التوصيات المجمعة

7-1 إجراءات عاجلة لحماية الحياة والصحة

- **التدخل الطبي الفوري :**فحص الحالات المرضية والطارئة، ولا سيما كبار السن وذوي الأمراض المزمنة والمضربين عن الطعام ومن تعرضوا للإغماء أو النزيف، وإحالتهم إلى مستشفيات متخصصة عند الحاجة.
- **استقلال الرعاية الصحية :**ضمان أن تستند القرارات الطبية إلى التقييم المهني، وتوثيق طلبات العلاج والفحوص والإحالات، وإتاحة الاطلاع القانوني على السجلات الطبية ذات الصلة.
- **الاستجابة لحالات إيذاء النفس :**تطبيق بروتوكولات مهنية للوقاية والتقييم والمتابعة، مع عدم استخدام التهديد أو العقاب بدلًا من التدخل الطبي والنفسي.

7-2 تحسين ظروف الإقامة والاحتياجات الأساسية

- **المياه والصرف والنظافة :**إجراء فحص فني مستقل لشبكات المياه والصرف والتهوية والإضاءة والنظافة ومكافحة الحشرات، ونشر نتائج عامة عن الإجراءات التصحيحية.
- **التريض والتعرض للشمس :**ضمان إتاحة منتظمة وكافية للتمرين في الهواء الطلق، وفق القانون والمعايير ذات الصلة، مع تجنب القيود الجماعية غير المبررة.
- **الاحتياجات الشخصية :**عدم حرمان المحتجزين من الملابس والأغطية والمراتب والأدوية وأدوات النظافة الأساسية على نحو يعرض صحتهم أو كرامتهم للخطر.

7-3 ضمان الزيارة والتواصل الأسري

- **وضوح قرارات الزيارة :**إتاحة جدول معلوم للزيارات، وتوثيق أسباب أي منع أو تأجيل ومدته وسنده القانوني، وإبلاغ الأسرة والمحتجز بالإجراء وفق الضوابط.
- **منع العقاب الجماعي :**عدم استخدام الزيارة أو الطعام أو الكانتين أو الاحتياجات الأساسية وسيلة للضغط على المحتجزين أو معاقبتهم جماعيًا.

- **التواصل الملائم :**مراجعة إجراءات الزيارة والحواجز ووسائل التواصل بما يحقق الغرض الإنساني والأسري، مع تطبيق القيود الضرورية والمحددة قانونًا فقط.

7-4 مراجعة العزل والتفتيش والتأديب والنقل

- **فحص قرارات العزل :**مراجعة كل قرار عزل أو تأديب من حيث السند والمدة والضرورة والتناسب وإمكانية التظلم، وضمان عدم استخدام العزل المطول أو التجريد للإيذاء أو الانتقام.
- **توثيق استخدام القوة :**حفظ سجلات الاقتحام والتفتيش والإصابات ونقل المحتجزين، وإجراء فحص طبي مستقل عند الادعاء بوقوع اعتداء.
- **معرفة مكان المحتجز :**إبلاغ الجهات المختصة والأسرة ومحامي المحتجز بمكان الاحتجاز الجديد وفق القانون، ومنع أي نقل يؤدي إلى انقطاع التواصل أو تعذر المتابعة القانونية.

7-5 حماية الحق في التعليم والمحاكمة العادلة

- **الامتحانات والتعليم :**وضع آلية معلنة لتمكين الطلاب المحتجزين من أداء الامتحانات ومواصلة الدراسة، وتيسير الإجراءات الإدارية وإدخال الكتب والأدوات المسموح بها.
- **سلامة قاعات المحكمة :**تقييم الطاقة الاستيعابية والتهوية ودرجات الحرارة، وتوفير تدخل طبي سريع، وتنظيم الجلسات بما يمنع التكدس الذي يعرض المحتجزين للخطر.
- **فعالية الدفاع :**مراجعة ترتيبات القفص الزجاجي ووسائل الاتصال داخل قاعات المحكمة لضمان سماع الإجراءات وتمكين التواصل الفعال والسري مع المحامي.

7-6 التحقيق والرقابة والمساءلة

- **تحقيقات مستقلة :**فتح تحقيقات جادة ومحايدة في كل وفاة أو إصابة خطيرة أو ادعاء تعذيب أو تأخر في الإسعاف أو منع علاج، مع حفظ الأدلة وسماع الشهود وإعلان نتائج مناسبة للرأي العام.
- **رقابة فعالة :**تمكين الجهات القضائية والرقابية المختصة من التفتيش على أماكن الاحتجاز ومراجعة السجلات، وفق صلاحياتها القانونية، والنظر في إتاحة زيارات مستقلة وفق الأطر الوطنية والدولية ذات الصلة.
- **آلية شكاوى آمنة :**توفير قناة سرية وفعالة لتقديم الشكاوى دون انتقام، وتسجيلها وإحالتها ومتابعة نتائجها، وحماية المشتكين والشهود وأسرهم.

7-7 ضمانات قانونية وسياسات طويلة الأجل

- **مراجعة قانونية دورية :**مراجعة مدى اتساق الممارسة داخل أماكن الاحتجاز مع الدستور وقانون تنظيم السجون ولائحته النافذة، ونشر التعليمات المنظمة للزيارة والعلاج والتريض والعزل والتأديب.
- **التدريب والمساءلة :**تدريب العاملين على معايير المعاملة الإنسانية واستخدام القوة والتدخل الطبي، وربط المساءلة بنتائج التحقيقات والأدلة لا بمجرد الشكاوى أو النفي.

- **تحديث التوثيق :**إنشاء قاعدة بيانات موثقة للحالات الصحية والوفيات والشكاوى والإجراءات التأديبية، مع ضمان سرية البيانات الشخصية وعدم تعريض المحتجزين للخطر.
- **التعاون الدولي :**التفاعل مع الآليات الدولية والإقليمية المختصة، وتوفير المعلومات الموثقة والردود الرسمية، والنظر في طلبات الزيارة أو التواصل وفق الاختصاصات والإجراءات المعمول بها.



النوافذ الإعلامية والتواصل مع مركز الشهاب لحقوق الإنسان

موقع مركز الشهاب لحقوق الإنسان www.elshehab.ngo

صفحة المركز باللغة العربية fb.com/elshehab.ngo

صفحة المركز باللغة الإنجليزية fb.com/elshehab.en

قناة المركز على التليجرام t.me/elshahab

صفحة المركز على التويتر @ElshehabNgo

إيميل مركز الشهاب لحقوق الإنسان info@elshahab.ngo

رقم مركز الشهاب علي الواتساب 00447480721370

عنوان مركز الشهاب لحقوق الإنسان
El Shehab for Human Rights
57 Glovers Road, Birmingham
B0 10LE UK